الزهور

الجزء الثامن — اول اكتوبر (تشرين الاول) ١٩١٠ — السنة الاولى

غلاء المعيشة

موضوعٌ يستحق البحث والتمحيص ، وداءٌ يدعو الى إعمال الفكرة لاستئصال جراثيمه التي تمكنت من جسم الامة فباتت تنخره نخراً حتى كادت تقضي عليه

ولسنا نطرق هذا البحث كالابحاث التي تطرقها المجلات من حين الى حين فتضرب على اوتارها على نغمٍ واحد ، او يعمد اليها الكتّاب والمنشئون متى جمدت قريحتهم واُغلق عليهم ايجاد موضوع يطلقون ليراعهم فيهِ العنان ، بل نطرق هذا الموضوع لانه حديث السواد الاعظم من الشعب والشاغل الاكبر للافكار . ومن لم يقل به علناً أصبح يهدس به سراً . فان مجموع الشعب لا يشتغل بالاحزاب والمضاربات ولا يهتم للتصريحات السياسية والانباء البرقية . ولكنهُ يصرف جل كلامه واهتمامه الى الغلاء المحدق به من كل جهة : غلاء المأكول . غلاء المشروب . غلاء المسكن ، غلاء الملبس . الخ

كل شيءٍ غالٍ : الحياة غاليـة . والموت غالٍ . . ! وليس ذلك من

قبيل المبالغة . فان الجمعيات الخيرية قد صارت تدفع منذ مدة لدفن الموتى الفقراء اضعاف ما كانت تدفع من ذي قبل

* * *

ماذا يفيد ما ندعوه «تمدناً عصرياً» ان لم يكن وراءه الاّ رفاهية الاغنياء وبذخهم — وهم القليلون — وشقاء الفقراء وبؤسهم — وهم الكثيرون ؛ وهل نعدُّ تمدناً او حضارة او رقياً تلك الحركة الآلية الى هناء الافراد وعناء المجموع ؟

يتبادر الى الذهن ان رواج المعاملات وكثرة المعامل وسهولة المواصلات التي تقرّب بين شواسع الاقطار الى غير ما جاد به العصر من الاكتشافات والاختراعات المسهلة ابواب الارتزاق لما كان يجب ان يؤَدي الى محاربة الغلاء وزيادة الرخص وتوفير اسباب الهناء والسعادة في الطبقة الوسطى . فهل نحن حاصلون على ذلك ؟ وهل كانت النتيجة كذلك في اطراف المعمور ؟ قليلة هي البلدان التي فازت بهذه الامنية . فاننا نرى على الغالب ان كل هذه الامور الآنفة الذكر لم تجر الا رفه ذوي اليسار وتنعم اصحاب الدرهم ، بعد ان ساعدتهم على ابتزاز الاموال واحتكار ثروة العباد

من احسن محاسن الشرائع السهر على مصالح الافراد والعمل على الذود عن حقوقهم ومرافقهم . وكل حكومة عاقلة عادلة تدرك واجباتها وتفهم انها القيّمة على الرعية ... وما الطف واسمى ما كان يقول هنري الرابع ملك فرنسا : « اود لو تمكن كل شعبي من ان يطبخ اللحم في كل

اسبوع ويذوق شيئاً من رغد العيش ... »

وقد اطلعنا مؤخراً على احصاء ظهر عن نفقات المعيشة في فرنسا فاخذنا منه ان هذه النفقات ظلت تتصاعد منذ اول القرن التاسع عشر حتى سنة ١٨٨٣ وانها اخذت منذ ذاك العهد تتناقص تدريجاً . وما ذلك الا بفضل الحكومة الساهرة على كل الطبقات من رعاياها فان معدل نفقات المآكل كان في منتصف القرن الغابر ١٠٥٢ فرنكاً سنوياً فنزل في سنة ١٩٠٣ الى ٩١٥ فرنكاً . والفرق عظيم اذا قابلنا بين النفقات في بلادنا منذ خمسين سنة وبينها اليوم ورأينا الصعود الفاحش الذي طرأ عليها حتى اصبحت اضعاف اضعاف ما كانت عليه

وما رأينا صعوداً في الاحصاء المذكور عن فرنسا الاَّ على اجار المنازل وهناك اسباب شتى لا تخفى قضت بذلك . على ان الكثيرين يسعون الى ترخيصها حتى تسهل المعيشة من هذا القبيل ايضاً . فان شركات متعددة نهضت تشتري الاراضي وتبني فيها المساكن الملائمة لتأجيرها باثمان غاية في الاعتدال . ويا حبذا لو رأينا عندنا مثل هذه الشركات ونحن في أمسّ الحاجة اليها

قلنا ان نفقات المعيشة في فرنسا نقصت في نصف القرن الغابر . وان الدخل قد زاد زيادة تذكر فان الماهيات ارتفعت حتى ١١١ في المئة عما كانت عليه . ومن المعروف ان الشعب الفرنساوي بات الآن من اسعد الشعوب واغناها . ولا نبحث عن سبب غناه في غير ما تقدم

* * *

واذا نظرنا الى باقي البلاد نرى ان نفقات المعيشة قد ازدادت . ومعدل هذه الزيادة ١٥ في المئة فى كل من انكلترا والمانيا والنمسا . بيد ان الفرق بيننا وبينهم هو انهم باتوا يهتمون ويشكلون اللجان من الاقتصاديين الخبيرين لمداواة هذا الداء ونحن جامدون لا نخطو خطوة في سبيل هذا الاصلاح الضروري تاركين للطبيعة ان تطبب مرضنا هذا . فالطبقة الموسرة لا يهمها زيادة بضع مئات من الجنيهات على نفقتها ، والطبقة المتنورة على حد قول المثل « عينها بصيرة ويدها قصيرة » .. هذا والشعب المسكين كاد يرزح تحت اعباء حمله الثقيل

اما وقد ضرب الغلاء اطنابه في اكثر الانحاء، فلننظرنَّ في الاسباب الداعية اليه والعلاج الواقي منه

ان هذه الاسباب منها اقتصادية ومنها سياسية ومنها ادبية اما الاسباب الاقتصادية فهي ناجمة عن حماية التجارة التي لا يزال معمولاً بها في اكثر البلدان . ولا ننكر ان هذه الحماية قد تجرُّ نفعاً ولكنها في الغالب تساعد اصحاب المعامل والاراضي الواسعة دون سواهم بضرب الرسوم الفاحشة على الواردات الاجنبية فيصبحون ولا مزاحم لهم يتقاضون الاسعار الباهظة عن سلعهم واغلالهم والناس مضطرون الى قبولها . واذا اضفنا الى ذلك زيادة الطلب على كل الاصناف نرى ان غلاء المعيشة هو معلول طبيعي لهذه العلة

اما الاسباب السياسية او الادارية فهي زيادة المأهيات واجرة العملة . وليست هذه الزيادة مبنية على مقاسمة الارباح بين العامل وصاحب

العمل بل ناتجة عن الاعتصابات المتعددة فزاد ثمن الاشياء لزيادة اجور العمال وتنقيص ساعات العمل وقد رأينا مثلاً في السنة الماضية صعود اسعار الفحم مع ان مناجمه غنية متوفرة لان إضراب الفعلة عن العمل شهوراً طويلة قد قلل المحصول

وهناك ايضاً اسباب ادبية لها تأثير في الغلاء اكثر مما يظنه البعض. فانه قد سادت في عصرنا روح المساواة والتماثل في المعيشة . فاين هذه الايام يجهد نفسه وكثيراً ما يبذل ماء وجهه ليجاري جاره في الاكل والشرب والملبس والمسكن وكل مظاهر الابهة والفخفخة ولو كان بين ثروة هذا وذاك بون شاسع

وقد نزلت النساء الى هذا الميدان فكان لهن النصيب الاوفر . وغني عن البيان ما يتأتى عن هذه المنافسة من غلاء الاسعار وزيادة النفقات

اما ملافاة هذه الاسباب ومداواة هذا الداء فامر منوط بالحكومات والافراد : على الحكومات ان تسعى لازالة السببين الاولين اعني الاقتصادي والسياسي وذلك برفع حماية التجارة شيئاً فشيئاً واستبدالها بحرية المبادلة المطلقة ثم بضمانة حرية العمل للعمال وسن القوانين لوقايتهم ... وعلى الافراد نبذ هذه الاضاليل والاوهام فليست المساواة الحقيقية قائمة على بعض مظاهر خارجية بل هي مبنية على مساواة الحقوق والواجبات . وعليهم أيضاً الرجوع الى بعض البساطة القديمة ففيها هناء اكبر ورغد اكثر ونعيم اوفر ...